كفى عبثا بمسيرة الوحدة!

علي محمد راجح

سماحة واتساع صدر الأخ الرئيس من صفاته الملازمة له وقت الشدة والرخاء وهي من صفات الرجال الواثقين بأنفسهم وبأعمالهم الجليلة ودعوته في الاحتفال الذي اقيم بمناسبة الذكرى الـ 40 ليوم الاستقلال الوطني في مدينة عدن لرموز الحركة الوطنية الى العودة للوطن وهم من الشخصيات والقيادات السياسية للمشاركة في بناء الوطن ومشاركة تخدم تقدم وتطور الوطن والمواطن ومثل هذه الدعوة ليست بغريبة او جديدة من الاخ الرئيس القائد بل هي من صفات اخلاقه الشخصية والوطنية والسياسية الراقية.

فقد سبق ان وجه مثل هذه الدعوة لرموز وطنية تاريخية وقيادات ثورية عملاقة منها المشير عبدالله السلال والقاضي عبدالرحمن الارياني والفريق حسن العمري وآخرين، والدعوات المستمرة الى ضرورة واهمية الحوار الجاد لحل كل قضايا الخلاف والاختلاف في اصلاح منظومة النظام السياسي والاقتصادي والمعيشي لابناء الوطن والتفاهمات لما فيه تطور وتحسين العمل الديمقراطي في البلاد التي تواجه من البعض بعدم الجدية والفتور حينا وحينا آخر وضع معالجات لبعض القضايا من المستحيل تحقيقها واظهار التعنت والتعجيز ويتضح منها الهدف وهو سوء النية الساعي الى تصعيد الخلاف واثارة الفتن وتهديد امن وسلامة الوطن كما حدث في معظم الفعاليات التظاهرية للمطالبة بالحقوق والتي تم تحويلها الى مطالب سياسية لاعلاقة لها بالغرض الذي قامت من اجله.

حيث تم العمل على رفع مستوى التصعيد والدفع لتبني الدعوات المشبوهة مثل الدعوة الى الانفصال كدعوة مباشرة من قبل بعض القيادات المنظمة لتلكم الفعاليات وغير مباشرة لكنها ملموسة من خلال الخطاب الاعلامي المشبوه الذي صارت تعتمده بعض الصحف الحزبية والاهلية مع الاسف وهذا ما يهدد امن واستقرار وحدة الوطن وتشير الى ان هناك مخططات خارجية لاشك تهدف الى زعزعة الامن الداخلي وما يثبت ذلك هو الارتباط بالتوقيت الذي جاء بعد حوالى ستة أشهر من الانتهاء من العملية الانتخابية الديمقراطية التي شارك فيها الجميع وهي انتخابات المجالس المحلية والانتخابات الرئاسية .

والمستغرب فيه انهم اليوم يتحدثون عن انتهاك لحقوق ونهب للأراضي منذ ما بعد 94م ،فلماذا هذا الصمت الطويل غير المبرر لما يقارب 13 عاما؟ حتى في وقت التنافس الشديد الذي رافق الحملات الانتخابية في سبتمبر 2006 لم نكن نسمع او نشاهد منهم أي شيء من هذا الذي نشاهده اليوم، ولكن هذا يؤكد حصولهم على الضوء الاخضر للخروج الى الشارع للمطالبة بالحقوق لقياس نبض السلطة التي تعاملت معهم وماتزال بطريقة حضارية كونها قد اخذت بالنهج الديمقراطي خيارا والتزاما وطنيا دستوريا وقانونيا ،بحرية التعبير عن المطالب الحقة وعليه فاننا ندين العناصر التي في بعض المحافظات سعت وتسعى الى تفعيل الوسائل والاساليب غير المشروعة وطنيا من خلال احداث العنف التي راح ضحيتها (قتلى وجرحى) .

ولهذا فان الدلائل والقرائن تؤكد مسؤوليتهم في ما حدث من اعمال الشغب والعنف في بعض الفعاليات التظاهرية التي اختاروها لمواجهة قوات الامن بالاساس والقيام بقطع الطرق وتخريب الممتلكات وتشويه الحقائق والدعوة الى الانفصال هي التي مثلت البدء في احداث العنف المؤسفة ، أي نضال سلمي هذا ؟ والتي تقبلوها بدم بارد كونهم حققوا رغبتهم في استثارة مجموعة من الشباب المغرر بهم الذين انجروا بحسن نية وراء الاساليب والوسائل التحريضية بالحديث عن التضحية والشجاعة ولو علم هؤلاء أن "التضحية في شريعة الاسلام تكون من اجل كسب رضاء الله وطاعته واعلاء كلمته والطمع في ثواب الآخرة كما في الجهاد في سبيل الله، فان كان فيه الباعث غير هذا فلا يعترف به الاسلام كالجهاد من اجل الشجاعة والسمعة والحمية" – راجع كتاب المقاصد العامة للشريعة الاسلامية الصفحة (144) للدكتور يوسف عامر االعالم.

ولاحتواء الأزمة وتفويت الفرصة على أعداء الوطن فقد أعلن فخامة الأخ الرئيس ان قتلى الاحداث الاخيرة يعتبرون شهداء وأمر بعلاج الجرحى داخل وخارج الوطن واطلاق سراح الموقوفين على ذمة احداث الشغب والفوضى التي حدثت في بعض الفعاليات الاخيرة ودعوة جميع قوى الحركة الوطنية في الخارج الى العودة الى ارض الوطن. انها اجراءات القائد السياسي المحنك وقد حصلت على ترحيب واستحسان داخلي وخارجي، واليوم وبعد وضع معظم الحلول والمعالجات للكثير من الحقوق والمطالب الحقة، يتطلب مما تبقى من الخارجين على القوانين ان يستفيدوا من هذه الفرصة التي قدمها الأخ الرئيس ليبدؤوا التفكير السليم والانخراط في عملية البناء والتطوير للوطن وكفى عبثا بمسيرة الوحدة التي تعتبر قطار التنمية اليمنية الشاملة يشق طريقه بثقة ونظام وهناك محطات يتوقف فيها ليأخذ من يريد ان يساهم في المسيرة وحتى لاتفوتهم الفرصة عليهم ادراك الوقت المحدد ليتمكنوا من المشاركة في بناء وتطور الوطن.. وسيبقى على قارعة الطريق منبوداً من سيفوتهم القطار من اولئك النفر القليل الذين من عادتهم ان يتخلفوا عن الحضور الى محطاته واضحة المعالم دستوريا وقانونيا في الوقت المطلوب وكم كنا نتمنى ان يكونوا معنا للمشاركة في بناء وتقدم اليمن الحبيب.

شبوة... حراك تنموي واقتصادي نشط

علي عبدربه غزال

الحراك التنموي النشط الذي تشهده محافظة شبوة حالياً يوحي دونما شك بأن القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله – تولي هذه المحافظة الواعدة – البكر – جل اهتماماتها لتهيئتها لتلعب دور الرافد الاقتصادي والينبوع الزاخر بالثروات النفطية والغازية والطبيعية ناهيكم عن الخصوبة الزراعية لمختلف انواع الحبوب والخضار والفواكه مما يبشر بإعادة أمجادها الحضارية الشامخة.

ولعل المتتبع لسير المشاريع الاقتصادية والتعليمية ومشاريع تهيئة انجاز البنية التحتية سوف يلمس على ناصية الواقع المعاش بأن مايعتمل في اتون هذه المحافظة انما يهدف لإحداث وثبة تنموية وخدماتية على مختلف الصعد بغية تهيئة المناخ الملائم لتلعب هذه المحافظة دورها برفد الاقتصاد الوطني اليمني كافة مقومات الرخاء المعيشي والتطور التنموي والاقتصادي المتين لاسيما وأن أراضي شبوة المترامية الإطراف تختزن ثروات نفطية وغازية وطبيعية ضخمة مما يتطلب توفير اعتمادات مالية ضخمة لتهيئة بنيتها للاستثمار الأمثل.

ويأتي في مقدمة ذلك الاهتمام بأبنائها تربوياً وعلمياً وثقافياً وصحياً ومعيشياً ونزع كل معيقات انطلاقاتها الوثابة نحو النمؤ والتطور بل وكل ماعلق في جسدها من نتوءات الماضي والاهمال المتعمد وفقدان الأمن والاستقرار بحكم السياسات الخاطئة وعوامل القهر والإهمال وزرع الفتن والثأر.

ذلك ماعملت وبشكل دؤوب القيادة المحلية وفي مقدمتها محافظ محافظة النشط وقيادة المجلس المحلي ووضعته نصب أعينها تقديراً لدور شبوة الاقتصادي التنموي المستقبلي والاستفادة من إمكاناتها البشرية والحيوية والزراعية وغيرها،ولأدراك القيادة السياسية توق أبناء هذه المحافظة الشبوانية وقدراتهم الفائقة على البدل والعطاء والمساهمة الفعالة في بناء الاقتصاد الوطني اليمني المتطور ذي الآفاق الحضارية المنشودة، لتعم خيرات شبوة كافة بقاع اليمن يرتشف من ينبوعها وينعم بخيراتها كل أبناء الوطن اليمني الواحد وطن 22 مايو المبارك.

لذا يحدونا الامل بأن تباشير الخير الواثبة من أراضي شبوة ..شبوة الحضارة .. شبوة الثروات .. شبوة الأناس الطيبين المخلصين ستهب حتما بنعماتها الخيرة على الجميع وستتكلف لانجازها جهود وزنود الجميع وستروى بعرق جميع شرفاء اليمن وأبنائها المخلصين .

دعوة للحكومة

التوجه نحو الزراعة

مصطفى عبدالقادر

في خضم الصراع الدائر على الخبز وفي ظل الاحتكار العالمي للقمح وارتفاع أسعاره من الضروري أن تتجه الحكومة نحو الزراعة وان تكون جادة التوجه في القيام بتجنيد كل طاقاتها في المجال الزراعي واعتباره هدفاً رئيسياً وفي مقدمة أولويات خططها التنموية المسالة سنة أو سنتين سيتأكد لديها نتائج تلك الجهود وستظهر مردوداتها في المحصول الذي من شانه تحقيق الاكتفاء الذاتي وتأمينه باحتياطي في المخزون، وبهذا تكون قد وفرت الأمن الغذائي للمجتمع وأمنت نفسها من الخطر الذي يعصف بالحكومات لعدم تامين الأمن الغذائي لمجتمعاتها باعتبار تأمينه بمثابة الحصانة لسيادة أية دولة كانت.

دعونا من المزايدات لنقول الحقيقة. التي يرادفها صدق الحكومة وأفعالها تجاه المجتمع، فالحق أقول:– على الحكومة القيام بتمويل مشروعات إستراتيجية زراعية حكومية –عامة (100%) فالقوى العاملة متوافرة لديها والحمد لله فلامبرر لديها في التلكؤ حيال ذلك والعوامل للنجاح في المجال الزراعي واضحة وضوح الشمس، التربة– المناخ–القوى العاملة –القروض التي تنهال على بلادنا دون توقف وبعضها تذهب في مهب الريح.

نقترض من البنوك مجدداً ولو بالفائدة في سبيل إنجاح هذه المشروعات التي ولانشك إنها سترفد الاقتصاد الوطني بمردود يعوضها عن مافقدته من واردات بفعل حرب الخليج وبالتالي يشغل كماً كبيراً من الأيادي العاملة ويخفف عنها عبء ونسبة البطالة الحالية، علماً بان زراعة القمح وغيره من المحاصيل لاتتجاوز زراعته الـ(6) الأشهر، وبإمكانها زراعة أكثر من محصول في الموسم الواحد ففي السنة ستزرع مرتين مع التنوع في المحصول نتيجة لتنوع المناخ وبعد المناطق عن بعضها على رحاب اليمن الكبير والواسع، لان بلادنا تملك مناخاً لاتملكة الدول التي نستورد منها القمح، ويمكن ايضاً زراعة الأرز وقصب السكر والبن والتبغ والقطن.

إننا نستغرب الموقف الصامت غير العابئ تجاه تامين الأمن الغذائي للمجتمع في المستقبل إذ تشير كل الدلائل إلى هيمنة واحتكار عالمي على المواد الأساسية من قمح وغيره.

ماذا ننتظر إذن ماالمانع؟

هل يخضع ذلك إلى موافقة البنك الدولي !!!؟؟

وبأنها مكبلة بشروطه (مورطة) وسوف لن تفك عنها تلك القيود إلا بعد خصخصة الموظفين والعاطلين عن العمل والبحر والمناخ ماننتظر؟

فلا يوجد مبرر إلا إذا اتجهت بدلاً عن الزراعة إلى التبادل السلعي التجاري لتامين الأمن الغذائي عن طريق مقايضة القمح بالبامية!!

طبيعة العمل والاستراتيجية . . وتساؤلات مشروعة

صفاء لقمان

منذ أن أطلق سيادة رئيس الجمهورية توجيهاته المباشرة والواضحة الخاصة بالمرحلة الثانية من إستراتيجية الأجور والمرتبات، منذ تلك اللحظة استبشر الموظفون خيراً، وغمرت قلوبهم راحة بعد انتظار من الحيرة والتساؤلات عن تأخر الحكومة في إعلان المرحلة الثانية من الإستراتيجية وهاهو الرئيس يتدخل في الأمر ويجزمه بأوامر استحقاق المرحلة الثانية من الإستراتيجية ابتداء من شهر أكتوبر 2007م وعلى الجهات المنفذة أن تقوم بمهمتها هذه حتى يتسلم الموظفون مستحقاتهم المالية كل بحسب وضعه الوظيفي خصوصاً أن الأخ/ وزير الخدمة قد ذيل أوامر الرئيس بتوجيهات تحدد بأن على كل الجهات المنفذة سرعة العمل لإنجاز الإستراتيجية وكل إدارة تتحمل المسؤولية عن تقصيرها، وان الاستحقاق للموظفين يبدأ من شهر أكتوبر وبالتحديد راتب شهر أكتوبر 2007م وبدأت الإدارات المختصة العمل بما يتوجب عليها القيام به، وتفاعلت الوحدات الإدارية في المرافق في الأيام الأولى، وكان ذلك في شهر رمضان المبارك شهر الصيام، وما أن انقضى الشهر الكريم وهلّ هلال العيد والناس في راحة بال وفرحة العيد لم تفتهم هذه المرة.

خصوصاً أن عيونهم على آخر الشهر ولسان حالهم يقول ما هي إلاَّ أيام قلائل وسيأتي الفرج، ولكن يا فرحة ما تمت.

جاء راتب شهر أكتوبر 2007م كما هو في زيه القديم، لم يلبس حُلة العيد كما انتظره الصائمون في رمضان.

خاب الظن وماتت الفرحة في مهدها زادت حيرة الموظفين، بتساؤلهم كثر يا وحدتنا الإدارية ما الخبر، ماذا عملتم بالإستراتيجية، رأيناكم تشتغلون كخلية نحل وها أنتم في هذه الأيام تحبون كالسلحفاة، بل تصمتون صمت القبور.

كثرت المراجعات، كثرت الاستمارات وكثرة البيانات وكثرت الاستفسارات، وضاع الأمل في استلام الاستحقاق المالي في شهر أكتوبر وهاهو شهر نوفمبر قد انقضئ موعدة فهل يرحل كسابقه أم أن آخره بشارة خير.

والناس أصبحت ترتاح كثيراً، عندما يتدخل فخامة الرئيس في أي أمر، ويتمنون دائماً أن تصل الأمور إلى فخامته، لكي يبث فيها ويصدر تعليماته بحل المسائل العالقة والإشكاليات، خصوصاً تلك المسائل التي يكون البت في حلها متباطئاً ويدخل في متاهات.

أيها العاملون على استحقاق الإستراتيجية ماذا دهاكم، عاكفون على الاستمارات وكأنكم تخافون أن تخرج من بين أيديكم.

هل الأمر فيه لبس وتعقيد إلى الحد الذي يحتاج كل هذا الوقت "شهرين وربما أكثر".

تصوروا حتى الآن مازالت المراجعات تتواصل ونحن قد انتهينا من النصف الأول من شهر نوفمبر.

قال أحدهم معلقاً: في شهر رمضان أصدرت الجهة المعنية مرسوماً يقضي بأن قيمة زكاة الفطر هي مائة وخمسون ريالاً، وبدأت الوحدات الإدارية استقطاع مبلغ زكاة الفطر من راتب شهر سبتمبر، وفي ليلة وضحاها وبعد أن تم تجهيز رواتب شهر سبتمبر، جاءت تعليمات تقضي برفع مبلغ الاستقطاع إلى سبعمائة وخمسين ريالاً بزيادة ستمائة ريال، وبين ليلة وضحاها أيضاً تم الاستقطاع بالتعليمات الجديدة، واستلم الناس رواتبهم لشهر سبتمبر مخصوم من مبلغ سبعمائة وخمسين ريالاً. هل لاحظتم سرعة العمل على الخصم من مرتبات الموظفين، على ولما تمر يستغرق 48 ساعة إلاَّ ونفذ العمل. أما استحقاق الموظفين ها أنتم شاهدون.

لست خبيراً إدارياً أو مالياً ولكن أليس العمل هو العمل، أليس الخصم والزيادة تمران بالعملية الإدارية والحسابية نفسها أنا لا أدري إن كان هناك أمر أو أمور أخرى.

قال أحد المعلقين بسوء نية، ربما الإخوة يسيرون على المثل القائل "كل تأخير وفيه خير"، أو "كل تأخير وفيها خيرة".

ولا أعتقد أن المثل القائل "في العجلة الندامة وفي التأني السلامة" يفيد في هذا الأمر.

أما طبيعة العمل استحقاقها المالي للقطاع الصحي، فلها الأقدمية في التعامل فمازال العاملون في القطاع الصحي ينتظرون هذه العلاوة بفارغ الصبر.

فمنهم من استدان "اقترض" وعلى ظهرها لبعض احتياجاته، ومنهم من وسع على عياله في العيد وقبله في رمضان آملاً أن يستلم زيادة طبيعة العمل ويعوض ما أنفقه في التوسعة على عياله.

ومنهم من وعد بالاستفادة في شراء بعض متطلبات المنزل، وتعلمون ما معنى هذا، يعني أنك وعدت الزوجة، ويا ويلك ويا سواد ليلك إذا ما نفذت الوعد.

ولكن الزيادة مازالت في مهب الرياح ولا أقول في مهب الريح.

وكل صباح عند ذهابك إلى العمل تحرص زوجتك على أن تقول لك: "اسأل متى باتستلموا طبيعة العمل "وعند رجوعك من العمل لا تجد إلاَّ الزوجة تستقبلك "ها استلمتوا الزيادة".

وعند سؤالك وعلى استحياء أرباب الأمر عن طبيعة العمل لا تجد منهم الإجابة الشافية، فمع إجابتهم تتوه أكثر. هناك بعض الملاحظات يجب العمل الإجابة عليها، هناك بعض الاستفسارات لبيانات بعض العاملين، واليوم طلعت اللجنة صنعاء لمناقشة الملاحظات والاستفسارات.

عادت اللجنة من صنعاء باستفسارات جديدة، باتطلع اللجنة، وباتنزل اللجنة.

والمسألة كلها استفسارات وطلوع ونزول.

أليس هناك قاعدة بيانات لجميع العاملين في العمل منذ سنوات إذا تذكرون على إنجازها وهي مدونة وبالكمبيوتر كما قيل لنا حينها. أليست هذه قاعدة بيانات شاملة كاملة عامة ومركزية.

تحققت وأنجزت بعد التدقيق والفحص والتفحيص وإجراءات البصمة والصورة أين ذهبت لأن الغريب والعجيب في الأمر، إن من الاستفسارات مثلاً تاريخ تعيين العامل أو الموظف أو الشهادة الدراسية (المؤهل الدراسي) له، أليس هذه من أولويات الأمور، أو مثلاً فني ماذا؟ هذا استفسار بمعنى هل هو فني مختبر، فني أشعة، فني تجارة ألا توجد مثل هذه البيانات في قاعدة المعلومات التي تم إنجازها. أليس من أجل الاعتماد عليها في مثل هذه الحالات.

ألا تذكروا حينها موضوع الازدواجية وما حصل حينها وكأننا اكتشفنا اكتشافاً لا مثيل له. وها نحن اليوم نقف عاجزين عن معرفة بيانات أولية عن هذا العامل أو ذاك مقارنة بالعمل الذي أنجز من قبل.

أيها القطاع الصحي نقول لكم أصبروا فالصبر مفتاح الفرج ولا نقول لكم كما يقول المتشائمون كثر الصبر يؤدي إلى القبر.

عسى أن يكون الفرج قريباً ونتمنى لكم حياة صحية يا أصحاب الصحة.

جذب الاستثمار الوطني

محمد علي صالح الحماطي

في بادئ ذي بدء أتحدث عن تطورات وانجازات مراحل مختلفة عاشتها اليمن منذ قيام الجمهورية اليمنية 22 مايو 90م العظيم الذي بفضل الله سبحانه وتعالى وقيادتنا الحكيمة ممثلة بالمشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة تسير اليمن قدماً نحو الآفاق الرحبة في ظل الاستثمار القائم على قدم وساق في بلادنا اليمن. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الحكمة والحنكة للقيادة السياسية بزعامة القائد الفذ المغوار حيث والاستثمار ذو شجون شاغل أذهان كل وطني شريف يحب وطنه وشعبه في ظل المناخات المناسبة مكاناً وزماناً في هذا البلد المعطاء التي فتحت أبوابها الجميع من وطنيين من أبناء البلد وكذا الأخوة العرب والأجانب في إعطاء الفرصة الكبيرة لاستثمارهم بأموالهم الحرة في المجال بحيث يستفيدون ويفيدون على أوسع الأبواب حتى يستطيعوا القيام بالاستثمار.

وهذه الأمور تستدعي من الدولة ممثلة في مجلس الوزراء "الحكومة"التي هي المستوى المسئول المباشر في جميع المجالات هذا الجانب لما له من أهمية بالغة في إطار مايعتمل على طول وعرض اليمن من تطور في هذا الجانب أكان سياسياً أو عمرانياً أو بناء مصانع أو شركات أو مؤسسات كان على مستوى الدولة أو القطاع الخاص، وهذا يعتبر منطلق الأساس في بناء القاعدة الثانية التي من خلالها نافذة واحدة للتعاطي للعمل في هذا المجال ورفع وثيرة العمل فيه والسير نحو بناء شراكة في هذه الاستثمار فيما بين اليمن وممن يرغبون في استثمار أموالهم في الأرض الطيبة وأرض الجنتين معين وسبأ وحمير وحضرموت وقتبان وأوسان في اليمن السعيد.

لقد أكدت الظروف والمعاني بأن اليمن يمن الحكمة اليمانية الدين يمان والحكمة يمانية وهذا قول مأثور وبالغ الأهمية بحكم ماتؤكده هذه الأرض بأبنائها الأشاوس الذين استطاعوا بقوة العزيمة والإرادة الفولاذية أن يجعلوا منها جنة عدن على مستوى عال من المعاني السامية والمسيرة التنموية في الحداثة والتحديث نحو آفاق رحبة طويلة طول أزال ومبانيها الشامخة وأصولها الأصيلة صنعاء الجميلة وعدن القوة والإرادة، لقد انبعثت المعرفة بأن تعطي كل جديد متجدد في عالم اليمن العظيم يمن 22 من مايو وعليه فالاستثمار الوطني هو لب المعنى الحقيقي وخاصة ذوي الأموال وأصحاب المصلحة الحقيقية في البناء والعمران.

مكافحة الفساد

الفساد هو استغلال الشخص المسؤول للحقوق المرتبطة بوظيفته بهدف الإثراء الشخصي . وقانون مكافحة الفساد رقم (39) لسنه 2006م يشكل المدخل الأساسي لمكافحة هذه الافة الاجتماعية الخطيرة المتفشية في جميع أجهزة الدولة حيث يهدف القانون إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

1 – إنشاء هيئة وطنية مستقلة علياً لها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد وتعقب ممارسيه.

2 – منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وأثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته.

3 – تفعيل مبدأ المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة والتيسير على أفراد المجتمع في إجراءات حصولهم على المعلومات ووصولهم إلى السلطات المعنية .

4 – تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد ومكافحته وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

ولتحقيق الهدف الأول من القانون أنشئت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من أحد عشر عضواً مثلت فيها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقطاع المرأة . ومدة أعضاء الهيئة خمس سنوات ولمرة واحدة فقط وينتخب أعضاء الهيئة في أول اجتماع لهم من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس على أن يعاد انتخاب رئيس الهيئة ونائبة كل سنتين ونصف. ويمارس رئيس الهيئة فيما يخص شؤون موظفي الهيئة الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء كما يمارس الصلاحيات المخولة لوزير المالية ووزير الخدمة المدنية فيما يتعلق باستخدام الإعتمادات المقرره بموازنة الهيئة وتنظيم أعمالها وشؤون موظفيها كما يمنح عضو الهيئة درجة وزير.

وتؤدي الهيئة مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة . ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شؤونها بأية صورة كانت ويعد مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون .

ويتمتع موظفوا الهيئة بصفة الضبطية القضائية ويحظر عليهم إفشاء أي سر أو معلومة أو بيانات وصلت إلى علمهم بسبب أدائهم لمهامهم أثناء التحري والتحقيق في جرائم الفساد.

د.محمد عبد القوي مقبل

ولأغلبية أعضاء الهيئة أحالة أي من الأعضاء إلى القضاء في حال الإخلال الجسيم بواجباته في الهيئة ولا يجوز إسقاط عضوية أي من أعضاء الهيئة الأبناء على حكم قضائي بات .

ومن أولى الخطوات التي قامت بها الهيئة بعد ترتيب أوضاعها وفقاً للقانون تقديم أعضاء الهيئة إقرارهم بالذمة المالية من القيام بمهماتها في تلقي إقرارات الذمة المالية إلى هيئة رئاسة على طريق تمكين الهيئة من كافة العاملين في وحدات الخدمة العامة (وظائف السلطة العليا ؛ وظائف الإدارة العليا ؛ الوظائف المالية).

وإذا ما تبين للهيئة من خلال فحص إقرارات الذمة المالية وتدقيقها وجود أدلة واضحة على كسب وإثراء غير مشروع فيجب عليها إحالة الموضوع إلى القضاء للنظر فيه بصفة الاستعجال .

وتقدم إقرارات الذمة المالية من قبل المشمولين بها مرة واحده كل عامين أو عند طلب الهيئة أو عند ترك المسئول لمنصبه .

وإذا كانت الأهداف الأخرى للقانون والمذكورة أنفاً قد حددت أبرز مهمات الهيئة التي يمكن أن تضطلع بها لمكافحة الفساد فإن أدوات ومصادر الهيئة في هذه المكافحة تتمثل بالتالي:

1 – الجهازالمركزي للرقابة والمحاسبة _حيث يهدف الجهاز إلى تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة والتأكد من حسن إدارتها من حيث الاقتصاد والكفاءة والفعالية ؛ والمساهمة في تطوير أداء الوحدات الخاضعة لرقابته (الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية ؛ الوحدات الاقتصادية والمنشآت التابعة لأي منها ؛ والمجالس المحلية وتكويناتها) حيث أنيط بهذا الجهاز تقديم التقارير عن رقابته لنشاط تلك الجهات لكن ليس لديه صلاحية محاسبتها بل أعطيت للهيئة الصلاحيات الكاملة للقيام بمهمة المحاسبة من خلال النيابات ومحاكم الأموال العامة .

2 – وسائل الإعلام – حيث مناط توعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد واثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته ومتابعة الهيئة لما تنشره وسائل الإعلام من جرائم الفساد لتباشر بنفسها التحري والتحقيق في تلك الجرائم.

3 – تلقي البلاغات من الأشخاص بالكسب غير المشروع لتتولى الهيئة دراستها للتأكد من صحتها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها ؛ على أن تكفل الهيئة للمبلغين والشهود عن جرائم الفساد توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية وإذا كانت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد قد بادرت وفي سياحة تنفيذ مهماتها لمكافحة الفساد بتوجيه طلب لرئيس مجلس الوزراء لإلغاء الاتفاقية التي تم توقيعها بين وزارة الكهرباء والطاقة وشركة باوردكور بوريشن الأمريكية لبناء فم مفاعلات نووية خلال عشره أعوام بتكلفة 15 مليار دولار والتي أقرت الحكومة في اجتماعها المنعقد في 30 أكتوبر الماضي عدم الموافقة عليها لعدم أهلية الشركة لتنفيذ المفاعلات النووية .

وهذا العمل الذي قامت به الهيئة هو بداية طيبة في الطريق الصحيح لتنفيذ قانون مكافحة الفساد حيث يلزم القانون الهيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء فسخ أن عقد تكون الدولة طرفاً فيه إذا تبين أنها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين النافذة وتلحق ضرراً بالصالح العام بالتنسيق مع الجهات المختصة قانوناً .

وفي الوقت الذي نشيد فيه بدورا لهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بداية خطواتها الأولى فإننا ندعوا الجميع إلى موازرة جهودها لتتمكن من الإيفاء بالمهمات المطروحة أمامها ويكفل معه مكافحة الفساد وأجتثاته.